A42-WP/459
P/9
29/7/25
(Information Paper)

منظمة الطيران المدني الدولي

ورقة عمل

الجمعية العمومية – الدورة الثانية والأربعون

الجلسة العامة

البند رقم ٨: بيانات وفود الدول الأعضاء

بيان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

(مقدَّم من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)

السيد رئيس الجمعية العمومية،
السيد رئيس مجلس منظمة الطيران المدني الدولي، سعادة السيد سالفاتوري شاكيتانو،
السيد الأمين العام للمنظمة، معالي سعادة خوان كارلوس سالاسار،
معالي وزراء النقل والطيران المدني،
رؤساء الوفود الموقرون،
السيدات والسادة،

بالنيابة عن وفد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، أود أن أنقل إليكم أطيب التحيات من إدارة الطيران الوطنية.

تنعقد هذه الدورة للجمعية العمومية في بيئة دولية معقدة، إذ تُضاف إلى المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الطيران المدني الدولي، تبعات المواجهة بين الدول الأعضاء.

وتتمثل هذه الآثار في التسييس وازدواجية المعايير اللذيْن يبرزان داخل الإيكاو.

وبما أن الإيكاو هي منظمة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال الطيران المدني وتضم ١٩٣ دولة عضواً، فإن الأنشطة الفنية التي تقوم بها ينبغي أن تركز على الطيران المدني وألا تتأثر بالمشكلات السياسية أو العسكرية بين الدول الأعضاء.

وقد أثارت بعض الدول الأعضاء في مجلس الإيكاو (ويُشار إليها فيما يلي بعبارة "رعاة المطلب") المعادية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مسألة "عمليات إطلاق الصواريخ غير المعلنة التي قامت بها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية" واقترحت هذه الدول تجنّب الأنشطة الفنية مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

وبناءً على ذلك، اعتمد مجلس الإيكاو (ويُشار إليه فيما يلي باسم "المجلس") القرار (C-DEC 223/4) (ويُشار إليه فيما يلي بـ"قرار المجلس") بشأن تجنّب الأنشطة الفنية مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية خلال جلسته الرابعة من دورته ٢٢٣ المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٦/٩.

وقد أخفق المجلس في الإحاطة علماً على النحو الواجب بأن مزاعم رعاة المطلب، من حيث دوافعها السياسية، قد تتجاوز النواحي الفنية وتؤدي إلى تأويلات سياسية خاطئة داخل الإيكاو.

وقد اقترحت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، في مناسبات عدة، تسوية المسألة المطروحة من خلال الحوار والتفاوض، باعتبارها مسألة لا تتطرق إليها الاتفاقية ولا ملاحقها، وذلك في ضوء السياق الخاص بشبه الجزيرة الكورية التي لا تزال فعلياً في حالة حرب. غير أن المجلس اكتفى بتكرار مزاعم رعاة المطلب وحسب.

ويحتج المجلس بأنّ تجنّب الأنشطة الفنية مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية هو قرار بيد الجمعية العمومية. ومع ذلك، فإن إدارة الشؤون القانونية والعلاقات الخارجية في الإيكاو، التي طُلب منها مراراً تقديم إجابة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بشأن مدى قانونية قرار المجلس C-DEC 223/4، الذي يمثل أساس قرار الجمعية العمومية ٤١-٣ ، لم تقدم حتى الآن أي رد.

وينبغي على رعاة المطلب والدول الأعضاء التي صوّتت بالموافقة أن يتحققوا من الناحية القانونية، في إطار الاتفاقية واللوائح ذات الصلة بهذه المسألة، مما إذا كان قرارهم بتجنّب الأنشطة الفنية مع إحدى الدول الأعضاء متوافقاً مع الاتفاقية.

وقد قام المجلس، استناداً إلى قرار المجلس وقرار الجمعية العمومية بشأن تجنّب الأنشطة الفنية مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، باستبعاد هذه الأخيرة عمداً، وهي دولة عضو في الإيكاو، من مشاريع منها برنامج التنمية التعاونية للسلامة التشغيلية واستمرار صلاحية الطائرات للطيران لإقليم شمال آسيا (COSCAP-NA) وبرنامج الترتيبات التعاونية لمنع وإدارة أحداث الصحّة العامة في مجال الطيران المدني (برنامج كابسكا) (CAPSCA) والشبكة التعاونية الافتراضية (CRV)، وهي مشاريع كانت الجمهورية تشارك فيها منذ زمن طويل أو تعتزم المشاركة فيها بناءً على توصية المنظمة. ويمثل ذلك سلوكاً متناقضاً يكسر سلسلة السلامة الجوية التي أُوكلت إلى دولة عضو في إطار تنفيذ "الخطة العالمية للملاحة الجوية" (GANP) و"الخطة العالمية للسلامة الجوية" (GASP).

وبعد أن اقترحت الإيكاو مؤخراً خضوع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية للبرنامج العالمي لتدقيق أمن الطيران وفقاً لنهج الرصد المستمر (USAP-CMA)، اضطرت الإيكاو إلى الاعتراف بالتناقض بين برنامج التدقيق وقرار المجلس/الجمعية العمومية، وهو ما أبرزته جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أثناء تواصلها مع الإيكاو. وبالتالي قامت الإيكاو بسحب التدقيق بنفسها. وهذه نتيجة حتمية نشأت عن القرار. ويتعيّن على المجلس أن يتراجع عن ذاك الخطأ والأسباب التي أدت به إلى ارتكابه.

كذلك فقد شكّل رعاة المطلب جبهةً داخل المجلس والإيكاو ضد دول أعضاء أخرى تحت ذريعة تنفيذ الاتفاقية وضمان السلامة الجوية. وهناك أصوات داخل المجلس والمنظمة ترى أن ذلك قد يتجاوز النواحي الفنية ويؤدي إلى تأويلات سياسية خاطئة.

السيدات والسادة،

أثناء التعامل مع المسائل المتعلقة بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، تعامل رعاة المطلب أيضاً مع المسائل دون معايير موحّدة.

فقد ارتكبت جمهورية كوريا (الجنوبية) عملية تسلل لطائرة مسيّرة عسكرية إلى المجال الجوي السيادي لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ليلاً في أكتوبر ٢٠٢٤، وأسقطت منشورات قرب مسار الاقتراب في مطار بيونغ يانغ الدولي. وقد أثارت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية هذه المسألة للنقاش في الدورة ٢٣٤ للمجلس بتاريخ ٢٠٢٥/٤/١، وأثبتت انتهاك جمهورية كوريا للاتفاقية من منظور السلامة الجوية. وطالبت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بقوة بأن يرفع المجلس المسألة إلى الدورة الثانية والأربعين للجمعية العمومية وأن يعيد النظر في عضوية جمهورية كوريا في المجلس.

إلا أن رعاة المطلب أصروا على أن الطائرات المسيّرة ذات الأغراض العسكرية لا تندرج ضمن نطاق الاتفاقية، وأنه لا يوجد دليل كافٍ على أن الطائرة المسيّرة المذكورة قوضت السلامة الجوية، وأنها قضية سياسية.

وهي نفس الدول الأعضاء في المجلس التي سبق لها أن رعت أو صوتّت لصالح تجنّب الأنشطة الفنية مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، مدعيةً أن إطلاق الأخيرة للصواريخ يمثل انتهاكاً للاتفاقية. فإذا ما طُبّق المنطق نفسه، فإن عمليات الإطلاق التجريبية للصواريخ تندرج ضمن النطاق العسكري، ولا يوجد دليل على وقوع ضحايا أو أضرار أو تهديدات، وهي أيضاً قضية سياسية. إن مثل هذه الأفعال غير المتسقة وازدواجية المعايير ترتكبها علناً عدة دول أعضاء في مجلس الإيكاو، حيث يُتخذ القرار بشأن حاضر ومستقبل الطيران المدني الدولي. وهذا مثال نمطي متكرر لتسييس الأنشطة الفنية وازدواجية المعايير داخل المجلس.

وقد حاول بعض أعضاء المجلس رفع تقرير بالاقتراح الذي تقدمت به جمهورية كوريا بشأن "وقائع التداخل مع الترددات اللاسلكية المستخدمة في النظام العالمي للملاحة بالأقمار الصناعية من قبل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية" إلى الدورة الثانية والأربعين للجمعية العمومية، وحدها من بين العديد من وقائع التداخل التي تحدث في مختلف أنحاء العالم. وهذا لا يعدو كونه عملاً آخر لدفع الإيكاو نحو التسييس وازدواجية المعايير.

وإذا ما تم التهاون في شأن تسييس الأنشطة الفنية وازدواجية المعايير، فقد يشكّل ذلك سابقة تفتح المجال لتكرار المسائل التي تقع في شبه الجزيرة الكورية في أقاليم وبلدان أخرى، مما يمس بمصالحها.

وينبغي على الإيكاو أن تثبت لجميع الدول الأعضاء قانونية قرار مجلسها وقرار جمعيتها العمومية بشأن تجنّب الأنشطة الفنية مع إحدى الدول الأعضاء، وهو القرار الأول من نوعه في تاريخ الإيكاو الممتد على مدى ثمانين عاماً.

ويعرب وفد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عن أمله وثقته في أن تظل جميع الدول الأعضاء يقظةً إزاء اتجاهات التسييس وازدواجية المعايير داخل المجلس، وأن تقدم الدعم المحايد لموقف جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في مواجهة التسييس وازدواجية المعايير.

وشكراً لكم.

— انتهى —